

ونسبته الموضوع بذكره فوقع ما يجز على قول المصنف
 الموضوع ان ذكره بذكر الحرف فان الحديث على ما ذكر
 في شرح المطالع ما قام بشئ ان ما نسب الشئ بالقيام وذلك
 الشئ هو الموضوع فيحصل التكرار المذكور وحاصل الرفع انه
 انما يلزم التكرار المذكور لو كان مراد المصنف بالحرف في قوله
 ما ذكره حديث مفهوم الحديث لكن مراده به ما صدر عن الحديث
 ولا يلزم من الالة الفعل على ما صدر عن عليه مفهوم الحديث كما
 الضرب مثلا للدلالة على النسبة بين يلزم التكرار المذكور قوله
 وكذا لا يلزم من اعتبار الحديث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة
 في وجوبه بل يكون المراد بالحديث في قول المصنف مفهوم
 الحديث وفرضه هذا الجواب يمنع ذلك وحاصل انه لو سلم ان
 المعبر في مفهوم الفعل مفهوم الحديث وفرض ذلك لا يلزم من
 اعتبار الحديث في مفهوم اعتبار النسبة اه وتوجيه هذا الرفع
 يمكن بوجهين أحدهما وهو الظن ان يقال مراده ان لا يلزم من
 اعتبار مفهوم الحديث في الفعل ومفهومة اعتبار النسبة
 فيه فان الحديث على ما نقل من شرح المطالع ما قام بشئ
 ومعتاد ما نسب الشئ بالقيام ولا يلزم من اعتبار ما نسب
 الالهي

الشئ بالقيام في مفهوم الفعل اعتبار النسبة الالهي في مفهوم
 تامل وانما فيها ان يقال مراده ان لا يلزم من اعتبار الحديث
 في مفهوم الفعل اعتبار النسبة فيه فان المعبر في مفهوم
 الفعل بجل الحديث والنسبة معتبرة في تفصيله انه ما قام
 بالشئ فان الحديث بجلي وموقر وتفصيله وموقر ما قام
 بالشئ ولا يلزم من اعتبار الجمل في شئ اعتبار المفصلة
 الا ترى ان المعبر في الماصية الانسانية المعرفة بجل
 الانسان مع ان تفصيله اعني الحيوان انما ناطق ليس يعبر
 فيه بل المفصل موقر وحدهما قوله ليعلم ان مدلول
 الفعل النسبة بطريق القيام لا بطريق الوقوع كسبب
 الحاشية فيه ان تلك التكاثر انما تتم لو لم يكن الموضوع
 شئ كما بين المحل وما يقابل المحل تأمل هذا الكلام فيه انما قوله
 قائم على عدم ارادة الموضوع المقابل للمحل وما نسب
 اليه الحديث في الفعل من الموضوع اعني الفاعل قد لا يكون
 موضوعا مقابل للمحل كما في الانشائيات تقدم الكثرة
 لذكر الموضوع والشئ عن ان الموضوع باق معنى كان كما هو
 النسبة ليس بطريق الوقوع والظاهر من سوق الشرح ان

مثلا ضرب من ضرب اول الفعل النسبة
 او يقسمه بزيادة القيام دون النسبة
 المعبر بالوقوع من غيره